الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/10288
7 October 1975
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الثلاثون

رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ موجهة من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام

اليوم أصدر الرئيس رأيا ، ردا على نقطة نظامية أثرتها أثناء الجلسة العامة ٢٢٧ للجمعية العامة ، قال انه يأمل أن الجمعية العامة وأنا شخصيا نشاركه فيه ، مؤداه ان المجاطة الدبلوماسية تقضي بعدم وجود مناقشة ، وبالتالي عدم وجود رد ، فيما يتعلق بالرسائل التي توجه للجمعية العامة من أشخاص يحملون صفة رؤساء الدول ، وبناء على وجهة النظر هذه ، تكون التعليقات على مثل هذه الرسائل كتابيا فقط .

وقد أتيحت لي الفرصة للرد قبل بضعة أيام ، عن طريق وثيقة مجلس الأمن S/11835 ، على الكلمات الهجومية التي وجهها رئيس جمهورية المكسيك ضد بلدي في رسالة اليكم ، وهي تشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية ، وهو أمر محظور صراحة بمقتضى الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

وعلى حين أن الهيئات المختصة في الأمم المتحدة قد اتخذت بالفعل موقفا يرفض الادعاءات التدخلية التي قال بها السيد ايشيفيريا ، فان هذا الأخير قد آلى على نفسه ، مستغلا تلك المجاطة الدبلوماسية بطريقته الخاصة ، وهي مجاطة ملزمة للجميع حسب فهمي ، أن يستمر في جهوده المضللة ، ويتهم حكومة اسبانيا علنا بأنها السبب في موقف مزعوم يعرض للخطر السلم والأمن في منطقة استراتيجية من القارة الأوروبية .

ان حكومة اسبانيا ترفض رفضا قاطعا هذا الاتهام الذي لا مبرر له من الناحية السياسية ، كما انه مناف فنيا وقانونيا للميثاق الذي أقام الأمم المتحدة والمبادئ التي تجسدها قرارات المنظمة .

ان المكسيك قد قامت بمحاولات فاضحة للتدخل في شؤون اسبانيا . فقد حدث في نهاية الصراع الاهلي الاسباني في عام ١٩٣٩ أن قامت حكومة المكسيك ، استنتاجا منها ، بلا شك ،

أن المؤسسات الجمهورية قد زالت من الوجود ، بقاطع علاقاتها الدبلوماسية الرسمية مع الجمهوريين الاسبان واغلاق سفارة اسبانيا في المكسيك . ومع ذلك وبعد مضي ست سنوات ، رأت حكومة المكسيك في عام ١٩٤٥ أن تقحم نفسها في الاشتراك في ادارة ممتلكات اسبانية تعود الى أفراد بذاتهم ، كانت قد وصلت نتيجة للاستيلاء عليها الى المكسيك على ظهر اليخت "فيتا" ، ثم قررت حكومة المكسيك ، ربما بغية تفادي ادارة هذه الممتلكات المتنازع عليها ، أن تعترف بمجموعة في المنفى باعتبارها الحكومة ، وبذلك استهلت تدخلا لا مبرر له في شؤون بلادي .

وأود في هذا الصدد أن أشير ، علاوة على مادة الميثاق المشار اليها آنفا ، الى اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، المعتمد بقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، الذي يؤكد رسميا المبدأ الخاص بواجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما ، حيث ينص على أنه :

"ليس لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان ، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة . وبالتالي فان التدخل المسلح وكافة أشكال التدخل أو محاولات التهديد الأخرى التي تستهدف شخصية الدولة أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية تمثل انتهاكا للقانون الدولي .

"ولا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير ، أو تشجيع استخدامها ، لاكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أية مزايا . كما انه لا يجوز لأية دولة تنظيم النشاطات الهدامة أو الارهابية أو المسلحة الرامية الى قلب نظام الحكم في دولة أخرى بالعنف ، أو مساعدة هذه النشاطات ، أو التحريض عليها ، أو تمويلها ، أو تشجيعها ، أو التغاضي عنها ، أو التدخل في حروب أهلية ناشبة في أية دولة أخرى .

" . . .

"ولكل دولة حق غير قابل للتصرف في اختيار نظامها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تدخل من جانب أية دولة أخرى" .

ان اشارات رئيس جمهورية المكسيك الى نزاعات أو اضطرابات دولية مزعومة تعزو الى اسبانيا ، يفترض فيها انها تبرر حق أي بلد عضو في الامم المتحدة في أن يسترعي انتباه الهيئات المختصة في هذه المنظمة اليها ، تشكل تحيزا بدون مسوغ ، وسوء التصد ، وقد رفضه مجلس الامن على انه غير مقبول (S/11043) .

وبناء عليه ، فانني لا أستطيع أن أدع المحاولة الجديدة لرئيس جمهورية المكسيك للتدخل في الشؤون الداخلية لاسبانيا في معرض بيانه هذا الصباح أمام الجمعية العامة تمر في صمت ، وانني أشجبها باعتبارها مخالفة لمبادئ وقرارات الامم المتحدة .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة .

(توقيع) جيم دي بينيس